الأمم المتحدة S/2016/675

مجلس الأمن

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٦٧ (٢٠١٦) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب المتكامل) حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ وطلب فيه مني أن أقدم إليه تقارير منتظمة كل ستة أشهر عن الوضع في غينيا - بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وولاية المكتب المتكامل. كما يعرض التقرير أبرز المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في غينيا - بيساو منذ صدور تقريري المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (S/2016/141).

ثانيا - التطورات الرئيسية في غينيا - بيساو

ألف - الوضع السياسي

٢ - منذ تقريري السابق، ما برح الوضع السياسي في غينيا - بيساو آخذا بالتدهور. ففي أعقاب القرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بتزع الولاية البرلمانية عن ١٥ عضوا من أعضاء البرلمان، توقف العمل في البرلمان. وكان أعضاء البرلمان الـ ١٥ الهؤلاء طُردوا من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي (الحزب الأفريقي) لامتناعهم عن التصويت على برنامج الحكومة خلال الدورة العادية الأولى للجمعية.

٣ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، عمم الرئيس جوزيه ماريو فاز مشروع اتفاق سياسي يهدف إلى كفالة الاستقرار حتى نهاية ولاية البرلمان الحالي. ونصَّ الاتفاق على إبطال قرار اللجنة

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدائمة وعلى التزام الأطراف الموقعة بوقف الإجراءات القانونية الجارية. وعرض الحزب الأفريقي اتفاقا بديلا ركّز على جملة أمور منها تعزيز المؤسسات والإصلاحات والالتزام باحترام القرارات القضائية. بيد أن الجمعية الوطنية لم تعتمد أيا من الاقتراحين.

٤ - وفي ٧ آذار/مارس، وخلال زيارة قام بها مجلس الأمن ليوم واحد إلى غينيا - بيساو، دعا المجلسُ الرئيسَ فاز إلى إجراء حوار مع الفاعليات السياسية الرئيسية في البلد وإلى تعزيز احترام قوانين البلد ودستوره. وشجع المجلس أيضا رئيسَ الوزراء كارلوس كوريِّا، وأعضاءَ مجلس الوزراء، ورئيس البرلمان، والحزب الأفريقي، وحزب التجدد الاجتماعي المعارِض، على الانخراط في حوارٍ جامع وبنّاء للتخفيف من حدة حالات التوتر المستمرة بين السلطات الوطنية. وكرر تأكيد رسائل المجلس رئيسُ نيجيريا السابق أولوسيغون أوباسانجو، الذي زار بيساو في ٢ أيار/مايو بصفته المبعوث الخاص لرئيس نيجيريا محمدو بُهاري إلى غينيا - بيساو باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥ - وأوفد أيضا مجلسُ السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعثة إلى غينيا - بيساو من ١٦ إلى ٢١ آذار/مارس بهدف تقييم الوضع في البلد وتحديد سبل المساهمة في حل الأزمة السياسية. وأجرى الوفد مشاورات مع الرئيس فاز، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء، ووزراء الحكومة، ووزير الدولة للقانون والنظام العام، والمدعي العام. والتقى الوفد أيضا ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيون. وأعاد الوفد تأكيد استعداد الاتحاد الأفريقي وجاهزيته لتقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة الوطنية في جهودها الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة وشجعها على التحلي بضبط النفس، والعمل لما فيه مصلحة البلد وإجراء حوار لحل الخلافات السياسية.

٦ - وفي ٤ نيسان/أبريل، أعلنت محكمة العدل العليا أن قرار اللجنة الدائمة الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير غير دستوري لانتهاكه الحصانات الممنوحة لعضو في البرلمان وأن اللجنة الدائمة اتخذته في وقت لم تكن لديها السلطة القانونية التي تخولها القيام بذلك. وفي ١٩ نيسان/أبريل، دعا الرئيسُ فاز الجمعيةَ الوطنية في خطاب ألقاه أمامها إلى معاودة عملها كالمعتاد. وشدد أيضا على ضرورة تحديد الحلول للأزمة ضمن الإطار البرلماني واستبعد إمكان حل الجمعية الوطنية.

٧ - وفي ٣ أيار/مايو، عُقدت الدورة العادية الثالثة للجمعية الوطنية. بيد أنها أُرجئت في اليوم نفسه بسبب الانقسامات بين أعضاء البرلمان على جدول الأعمال وصِفة برلمانيي الحزب الأفريقي الـ ١٥ السابقين. بيد أن المشاورات التي أُجريت بين الأحزاب الممثلة في البرلمان لم تحقق أية نتيجة حتى نهاية الدورة البرلمانية في ١٤ حزيران/يونيه.

٨ - وفي ٤ أيار/مايو، أصدرت محكمة بيساو الإقليمية قرارا أبطلَ طردَ باسيرو دجا من الحزب الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وكان السيد دجا طُرد بدعوى انتهاك قواعد الحزب وأنظمته بقبوله منصب رئيس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠١٥. ووفقا للمحكمة، فإن العملية التي أدت إلى طرده كانت غير قانونية لأن السيد دجا لم يُمنح فرصة الطعن في القرار أمام الأجهزة المختصة في الحزب. وفي ٥ أيار/مايو، طعن الحزب الأفريقي في قرار المحكمة الإقليمية.

٩ - وفي ٩ أيار/مايو، التقى الرئيس فاز ممثلي الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمناقشة الأزمة البرلمانية الجارية. وأشار الرئيس إلى أنه كان قرر المبادرة إلى إجراء مشاورات جديدة مع جميع الأطراف الممثلة في البرلمان من أجل إيجاد حل للأزمة. وناشد الشركاءَ الدوليين ممارسة نفوذهم عبر جملة أمور منها التشديد على أهمية الامتثال للقرارات القضائية. ودعا الشركاء الدوليون إلى التحلي بالصبر وضبط النفس تجنباً لتعميق الأزمة. وطلبوا أيضا من الرئيس أن يبذل مساعيه الحميدة لمعالجة الإضرابات العمالية التي ما برحت تؤثر على قطاعي الصحة والتعليم في البلد منذ آذار/مارس.

١٠ - وفي ١١ أيار/مايو، أصدر مجلس الوزراء بيانا أعرب فيه عن القلق البالغ إزاء الجمود السياسي، وشجب عدم قدرة الرئيس على تعزيز الحوار ملقيا اللوم عليه ''لمناخ سوء الفهم'' السائد في الجمعية الوطنية.

١١ - وأشار الرئيس فاز في معرض مخاطبته الأمة للمرة الثانية في ١٢ أيار/مايو، إلى أنه لم يكن من الممكن إيجاد حل للجمود الحاصل في البرلمان، رغم كل جهود الوساطة والحوار المبذولة وطنيا ودوليا. وأوضح أنه وفقا للدستور، يمكنه أن يطلب من رئيس الوزراء إجراء مناقلات في الحكومة، أو حلّ الجمعية الوطنية، أو إقالة الحكومة وتعيين رئيس جديد للوزراء من أجل تشكيل حكومة جديدة. وهو كان قرر اختيار حل الحكومة. ودعا أيضا النقابات العمالية إلى تعليق إضراباتها نظرا إلى ''عدم قدرة'' الحكومة على الوفاء بالتزاماتها. وبعد ساعات من إلقاء تلك الكلمة، أصدر الرئيس مرسوما أقال بموجبه حكومة رئيس الوزراء كورّيا. وشكّل المرسوم الرئاسي التغييرَ الثالث في الحكومة منذ إجراء الانتخابات العامة عام ٢٠١٤. وفي اليوم التالي، باشر الرئيس فاز مشاورات مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان طلب منها خلالها تقديم مقترحات لتشكيل حكومة جديدة من شأنها أن تضمن الاستقرار حتى نهاية الدورة البرلمانية الحالية.

١٢ - وفي ١٦ أيار/مايو، قدم الحزب الأفريقي اقتراحه إلى الرئيس، الذي طرح فيه تأليف الحكومة الجديدة من ممثلين عن الأحزاب السياسية، من داخل البرلمان وخارجه، وأن يعيِّن الرئيسُ اثنين من الوزراء ووزراء الدولة الـ ٣٣. وتضمَّن الاقتراح مشروعَ اتفاق للاستقرار البرلماني، وتعهداً بالعمل على وضع ميثاقين للاستقرار السياسي والاجتماعي وتفاصيل هيكلية مقترحة من أجل تيسير الحوار بين المؤسسات. وفي بيان صحافي صادر في ١٧ أيار/مايو، رفض الرئيسُ هذا الاقتراحَ مشيرا إلى أن الاقتراح لم يقدم حلولا ''محددة'' للخروج من الطريق المسدودة. وذكر أيضا أن الدستور لا يخوله اقتراح أو طرح أسماء فرادى أعضاء الحكومة على النحو الوارد في اقتراح الحزب الأفريقي.

١٣ - وفي ١٨ أيار/مايو، وفي اجتماع في الجمعية الوطنية، وقّع الحزب الأفريقي والاتحاد من أجل التغيير وحزب التلاقي الديمقراطي الاتفاقَ البرلماني الذي اقترحه الحزب الأفريقي. وحضر الاجتماعَ الحزب الديمقراطي الجديد، الذي يشغل مقعدا برلمانيا واحدا، ولكنه لم يوقّع الاتفاق. وتغيَّب حزب التجدد الاجتماعي عن الحضور.

١٤ - وفي ١٩ أيار/مايو، التقى الرئيس فاز قادةَ الأحزاب الخمسة الممثلة في البرلمان لمناقشة تعيين رئيس جديد للوزراء. وأكد مجددا الموقعون الثلاثة على اتفاق الحزب الأفريقي أنه يتعين على المعين الجديد أن يأتي من صفوف الحزب الأفريقي لأنه الحزب الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التشريعية. وذكر حزب التجدد الاجتماعي أنه كان يتوقع أن يأتي حل للخروج من المأزق من الرئيس أو من الحزب الأفريقي. وفي ٢١ أيار/مايو، أعلن الرئيس فاز أنه كان طلب من حزب التجدد الاجتماعي تقديم اقتراحه لضمان الاستقرار الحكومي. وأفيد بأن الحزب استجاب لطلب الرئيس؛ بيد أن اقتراحه بقي طي الكتمان. وفي ٢٦ أيار/مايو، أصدر الرئيس مرسوما، مرة أخرى، عيَّن بموجبه باسيرو دجا رئيسا للوزراء. وأدى اليمين الدستورية كرئيس للوزراء في ٢٧ أيار/مايو.

١٥ - وتسبب هذا التعيين بمواجهة سياسية وأمنية رفض خلالها رئيس الوزراء ووزراء الحكومة المقالون إخلاء المكاتب الحكومية. وفي اليوم السابق، في ٢٦ أيار/مايو، واحتجاجا على قرار الرئيس تعيين السيد دجا رئيسا للوزراء، تظاهر مؤيدو الحزب الأفريقي أمام القصر الرئاسي، وحرقوا إطارات وألقوا حجارة.

١٦ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أصدر الحزب الأفريقي بياناً زعم فيه أن المرسوم الرئاسي غير منسجم مع الدستور وقرار المحكمة العليا الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي أعلن فيه أن تعيين السيد دجا رئيسا للوزراء في آب/أغسطس ٢٠١٥ غير دستوري. وفي اليوم نفسه، أعربتُ عن قلقي العميق إزاء الوضع في البلد، وحضّيتُ جميع الجهات السياسية المعنية

ومؤيديها على نبذ العنف وعلى تسوية خلافاتها عن طريق الحوار. كما دعيتُ جميعَ الجهات السياسية الفاعلة إلى العمل بشكل عاجل من أجل إنهاء المأزق الحاصل بما ينسجم مع الدستور وحثيتُ القوات المسلحة على مواصلة التصرف بروح من المسؤولية.

١٧ - وفي ٢٨ أيار/مايو، أصدر مجلس الوزراء المخلوع بيانا رفض المرسوم الرئاسي الذي عيَّن السيد دجا رئيسا للوزراء واعتبر أن الحزب الأفريقي وحده هو الذي يحق له دستوريا تعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة. وفي ٣٠ أيار/مايو، عقد رئيس الحزب الأفريقي ورئيس الوزراء السابق، دومينغوس سيمونس بيريرا، مؤتمرا صحافيا دعا فيه المجتمع الدولي إلى عدم السماح باستمرار حال عدم الاستقرار في غينيا - بيساو.

١٨ - وفي إطار جهود المجتمع المدني الرامية إلى نزع فتيل حالات التوتر، أطلق الأساقفة الكاثوليك في غينيا - بيساو نداء في ١ حزيران/يونيه إلى القادة السياسيين من أجل إشاعة الظروف المفضية إلى الحوار وإقامة شراكة استراتيجية بين مؤسسات الدولة. ودعوا أيضا الجهات السياسية الفاعلة إلى وضع ميثاق استقرار من أجل إعادة الحكم الفعال. وفي ٢ حزيران/يونيه، أنهى وفد من اللجنة البرلمانية المشتركة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا زيارة دامت ستة أيام إلى بيساو لمساعدة الجهات المعنية الوطنية في إيجاد حل للخروج من المأزق السياسي. وفي نهاية تلك البعثة، ناشد أعضاء الوفد الجهات الفاعلة الوطنية احترام الدستور واللجوء إلى الحوار لحل الأزمة. وفي اليوم نفسه، أدت حكومة رئيس الوزراء دجا، المؤلفة من ١٩ وزيرا و ١٢ وزير دولة، بينهم أربع نساء، اليمين القانونية أمام الرئيس فاز. وفي ٣ حزيران/يونيه، قدم الحزب الأفريقي عريضة إلى محكمة العدل العليا طلب فيها إنفاذ الحكم الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ضد تعيين السيد دجا.

١٩ - وفي ٤ حزيران/يونيه عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورتها العادية التاسعة والأربعين في داكار. وحضر رئيس الوزراء دجا مؤتمر القمة نيابة عن الرئيس فاز. وقررت الهيئة تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو مدة سنة واحدة والتزمت بإرسال وفد رفيع المستوى يضم رؤساء غينيا والسنغال وسيراليون للتوسط في الأزمة في غينيا - بيساو. وإضافة إلى ذلك، طلبت الهيئة من مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التشاور مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بغية عقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق.

٢٠ - وفي ٩ حزيران/يونيه، وفي أعقاب مفاوضات مكثفة أجريت طوال الليل شملت الزعماء الدينيين وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو والمكتب

المتكامل، أحلى الأعضاء المتبقون من الحكومة المقالة ومؤيدوهم المكاتبَ الحكومية طوعا وبشكل سلمي، ما أنهى مواجهة دامت ١٤ يوما. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، أصدر الشركاء الدوليون في غينيا – بيساو بيانا مشتركا أعربوا فيه عن تأييدهم لإيجاد حل سلمي للخروج من المأزق.

٢١ – وفي ٩ حزيران/يونيه، نظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوضع السائد في غينيا – بيساو خلال الجلسة ٦٠٤. وفي بيان صادر بعد الاجتماع، أشار مجلس السلم والأمن إلى البعثة التي أوفدها إلى البلد في آذار/مارس ولاحظ أن الانقسامات بين السلطات السياسية الرئيسية زادت عمقا رغم العديد من جهود الوساطة المبذولة. وناشدت الرئيس فاز تعزيز التقيد بالدستور.

٢٢ – وفي ١٥ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة العليا قرارا أعلنت فيه أن تعيين رئيس الوزراء دجا وحكومته ليس غير دستوري. واتُخذ هذا القرار بأغلبية سبعة قضاة مقابل ثلاثة. وخلال مؤتمر صحافي عُقد في ١٦ تموز/يوليه، أعرب الحزب الأفريقي عن خيبة أمل قوية ولكنه ذكر أنه سيحترم القرار المتخذ.

٢٣ – وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بزيارة بيساو. والتقى الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا، وكذلك ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ونقل رسالتي إلى جميع الفاعليات السياسية المعنية لوضع خلافاتهم جانبا والتركيز على إجراء حوار سياسي جامع والتوصل إلى حل توافقي.

باء – الوضع الأمني

٢٤ – ظل مجمل الوضع الأمني في غينيا – بيساو هادئا رغم المناخ السياسي المتوتر وأفيد عن وقوع عدد قليل من الحوادث. وفي ٣ آذار/مارس، وخلال احتفال عسكري في بيساو حضره كبار الضباط وشركاء دوليون، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة اللواء بياغيه نا نتان أنه مدرك للمحاولات الرامية إلى إشراك العسكريين في الإطاحة بالحكومة. وحذر من أن أي ضابط عسكري يتورط في هذه المحاولات سيعاقَب بشدة وأكد مجددا سياسة عدم التسامح مطلقا مع التمرد والتدخل في الشؤون السياسية.

٢٥ – وفي ٢٥ أيار/مايو، سار نحو ٢٥٠ من الأفراد العسكريين يمثلون الجيش وسلاح الجو والبحرية في مسيرة سلمية غير مسبوقة في شوارع العاصمة بيساو. وكانوا عزَّلا ويرتدون

ملابس رياضية. وحمل المشاركون في المسيرة يافطات عريضة كُتبت عليها شعارات تتعهد بعدم التدخل في الشؤون السياسية للبلد.

جيم - وضع حقوق الإنسان

٢٦ - ظل وضع حقوق الإنسان في غينيا - بيساو على حاله إلى حد كبير، ولم يبلَّغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لم يحرَز تقدم كبير في معالجة الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الماضي. وشملت الانتهاكاتُ والتجاوزاتُ المبلَّغ عنها في مجال حقوق الإنسان حالات متعددة من العنف الجنساني، ومحدوديةَ الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاعتقالَ والاحتجاز التعسفيين وغير القانونيين.

٢٧ - وتواصلت انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد الشرطة. ففي ٤ أيار/مايو، دانت المحكمة الإقليمية في بيسورا أربعةً من ضباط الشرطة لضربهم حتى الموت محتجزا كان وُجد ميتا في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ في مخفر شرطة بيسورا في منطقة أويو.

٢٨ - ونتيجة للأزمة السياسية، تأخرت الجهود المبذولة الرامية إلى تنفيذ توصيات كلٍ من الاستعراض الدوري الشامل الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ والمؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب، وبالعدالة وحقوق الإنسان المعقود في تموز/ يوليه ٢٠١٣.

٢٩ - وفي تطور إيجابي، أبلغت وزارة الخارجية رسميا، في ١٦ أيار/مايو، المكتبَ المتكامل بأن غينيا - بيساو انضمت إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص العديمي الجنسية، واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية واتفاقية عام ١٩٩٨ الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها.

دال - الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني

٣٠ - أدت الأزمة السياسية الطويلة الأمد إلى تعليق تطبيق إصلاحات بالغة الأهمية، ولا سيما في ما يتعلق بالاستدامة المالية، مما يعرض للخطر المكاسب التي تحققت في فترة ما بعد الانتخابات مباشرة. وخلال البعثة إلى غينيا - بيساو من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، أشار ممثلو صندوق النقد الدولي إلى أن انتعاش النمو الاقتصادي بنسبة ٤,٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٥ سيستمر في عام ٢٠١٦ إذا ما استوفيت شروط معينة، بينها تلقي إيرادات أحوج ما يكون البلد إليها متأتية من حصاد الكاجو. وحتى حزيران/يونيه، كان قد جرى

حصادُ ٠٠٠ ١٣٧ طن من الـ ٠٠٠ ٢٠٠ طن المستهدفة وبيعُها بسعر السوق البالغ ٣٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلو الواحد.

٣١ - وما زال تمويل الميزانية الوطنية يشكل تحديا، لا سيما في أعقاب تعليق الدعم المقدم إلى الميزانية من مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وقد بلغ دعم الميزانية المقدم من هذه المؤسسات ما يقدَّر بمبلغ ٤٠ مليون دولار، أو نحو ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وأتى هذا التعليق في أعقاب قرار صندوق النقد الدولي تأخير المدفوعات إلى غينيا - بيساو بسبب جملة أمور منها عملية إنقاذ المصارف التي قامت بها الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي انتقلت بموجبها الديون الخاصة إلى حسابات الدولة. وستكون معاودة مدفوعات صندوق النقد الدولي رهن التقدم المحرز في عكس مسار عملية إنقاذ المصارف واعتماد ميزانية وطنية للفترة المتبقية من عام ٢٠١٦. وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، أصدرت الحكومة سندات خزانة بقيمة ١٣ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لخدمة الديون المحلية ولتغطية بعض تكاليف التشغيل.

٣٢ - وفي ظل هذه الحالة المعقدة، تواصلُ وكالاتُ الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل مع مؤسسات الدولة والشركاء في التنمية من أجل تقديم الدعم في توفير الخدمات الأساسية، مثل الأنشطة المتصلة بالرعاية الصحية للأم والطفل، والتعليم، والأمن الغذائي. ومن هذه الأنشطة استئنافُ خدمات التعليم، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بعد إضراب المدرسين ستة أسابيع في آذار/مارس ونيسان/أبريل، وتوفيرُ الوجبات المدرسية من قبل برنامج الأغذية العالمي لـ ٠٠٠ ١١٨ من أطفال المدارس الابتدائية في ست من مناطق البلد الثماني.

٣٣ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، ساعدت منظمةُ الصحة العالمية واليونيسيف، بالتعاون مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وزارةَ الصحة في إطلاق حملة تلقيح متكاملة على الصعيد الوطني ضد الالتهاب السحائي ألف، وبالفيتامين ألف والمبندازول. كما تواصلَ بذل الجهود الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية للأم والطفل وبناء القدرات المحلية، بما في ذلك من خلال مبادرة لتدريب الفنيين الصحيين على التخدير أطلقتها وزارة الصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في ٩ نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مساعدة طارئة في شباط/فبراير، إلى الأسر التي تضررت من الجفاف، لا سيما تلك التي تواجه درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي. وفي ما يتعلق بموسم الجفاف هذا العام، الممتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، سيعاني نحو ٠٠٠ ٢٠٥ شخص من

انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بأكثر من ٥٣٠ ٠٠٠ شخص خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

ثالثا - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

ألف - الحوار السياسي الجامع وعملية المصالحة الوطنية

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملتْ قيادةُ المكتب المتكامل مع الشركاء الوطنيين والدوليين على تقييم كل مراحل الأزمة السياسية الآخذة في التطور، وعلى استكشاف الخيارات بهدف حلها ومنع تدهور الوضع الميداني.

٣٥ - وفي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل، نظم المكتب المتكامل حلقة عمل في الجمعية الوطنية دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستقرار في غينيا - بيساو. وافتتح هذا الحدثَ رئيسُ الوزراء آنئذ كارلوس كوريا، ورئيس البرلمان سيبريانو كاساما، وممثل عن الرئيس فاز وممثلي الخاص السابق لغينيا - بيساو ميغيل تروفوادا. وضم الاجتماع نحو ٢٠٠ مشارك، بينهم برلمانيون وممثلون عن الأحزاب السياسية ومنظمات من المجتمع المدني وأكاديميون، فضلا عن الزعماء الدينيين والتقليديين. وحدد المشاركون توصيات عدة في ثلاثة مجالات مواضيعية هي: علاقات القوة بين مؤسسات الدولة؛ وتدابير بناء الثقة في ما بين الجهات السياسية الفاعلة، وبين المواطنين ومؤسسات الدولة؛ وآليات الرصد ومتابعة الاتفاقات.

٣٦ - ولا يزال ممثلي الخاص الحالي لغينيا - بيساو ورئيس المكتب المتكامل موديبو إبراهيم توريه، الذي وصل إلى غينيا - بيساو في أيار/مايو، منخرطا بشكل استباقي مع الفاعليات الوطنية الرئيسية، ولا سيما رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، ورئيس محكمة العدل العليا. كما تواصلَ مع قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، وكذلك مع الزعماء الدينيين والتقليديين. وفي مناقشاته، يواصل التأكيد مجددا على استعداد الأمم المتحدة التام للمساعدة في بناء توافق بين الجهات المعنية الوطنية من أجل التوصل إلى حل مستدام للأزمة السياسية الراهنة. كما يواصل تأكيد النداءات المتكررة التي يطلقها مجلس الأمن من أجل تسوية سريعة للخروج من حال الجمود السياسي، على أساس إجراء حوار شامل ينسجم مع الدستور. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، عمل على حشد طاقات الشركاء الدوليين وتشاورَ مع الأحزاب السياسية من أجل استكشاف الخيارات المتاحة للتوصل إلى حل سلمي للمواجهة في المكاتب الحكومية.

٣٧ - ونظَّم المكتب المتكامل من ٧ إلى ٩ أيار/مايو حلقة عمل تدريبية للجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني ولميسريه في بيساو. وقد هدفَ هذا التدريب إلى بناء القدرات على التيسير وإلى الاستفادة من تجارب عمليات الحوار الوطني في البلدان الأخرى. وأُجريت بين ١٧ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه مشاورات إقليمية شملت ٦٦٠ مشاركا من منظمات المجتمع المدني، وقوات الدفاع والأمن، فضلا عن الزعماء التقليديين والدينيين.

باء - تقديم المشورة والدعم على المستويين الاستراتيجي والتقني إلى السلطات الوطنية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مجالي إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على بلورة استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة في مجال سيادة القانون لقطاعات الشرطة والعدل والسجون. وقد يسر هذه العمليةَ الترتيبُ الذي قامت به جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون.

٣٩ - ومن ١٥ إلى ٢٤ آذار/مارس، ساعد المكتبُ المتكامل معهدَ الدفاع الوطني في تنظيم ست حلقات عمل إقليمية حول العلاقات المدنية - العسكرية. وحضر حلقات العمل هذه نحو ١٥٠ ممثلا من الجيش ومؤسسات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني، بينهم ٢٢ امرأة. وركزت المناقشات والتوصيات على دور قوات الدفاع والأمن في المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك على دور الجيش في الإنتاج الزراعي والحيواني.

٤٠ - وفي أيار/مايو، وفي إطار التحضير للإدماج الاجتماعي والاقتصادي المقرر لنحو ٦٩٣ فردا من الأفراد العسكريين والأمنيين في إطار مشروع يحظى بدعم صندوق بناء السلام لإصلاح قطاعي الأمن والدفاع، أوفد المكتب المتكامل والفاو ووزارة الدفاع بعثات تقييم إلى خمسة حقول زراعية في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية من غينيا - بيساو. وكان الهدفُ من عمليات التقييم تلك تقييمَ الاحتياجات من أجل إنشاء المدارس الزراعية.

٤١ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، شرع المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بشراكة مع المكتب المتكامل، في مراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن لعام ٢٠٠٦، يتوقع إنجازها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويشارك في هذه المراجعة كبار مسؤولي الدولة والجيش والشرطة والقضاء، وكذلك خبراء دوليون في سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن.

جيم - تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو في تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل ممثلي الخاص الحالي لغينيا - بيساو وسلفُه بشكل وثيق على تنسيق جهودهما لتقديم الدعم إلى البلد مع الشركاء الدوليين في الميدان، بينهم الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والسفراء الممثلون لأعضاء مجلس الأمن، وغيرها من الشركاء الثنائيين الرئيسيين من أجل تعزيز الحوار الرامي إلى إيجاد حل سياسي.

٤٣ - وعقد ممثلي الخاص اجتماعات مع الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو في لاغوس، نيجيريا، في ٢٦ أيار/مايو؛ ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مارسيل دي سوزا، في أبوجا في ٢٧ أيار/مايو؛ ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لغينيا - بيساو، رئيس غينيا ألفا كونده في كوناكري في ٣١ أيار/ مايو؛ ورئيس مالي إبراهيم بوبكار كيتا في باماكو في ٢ حزيران/يونيه؛ ورئيس كوت ديفوار ألاسان درامان واتارا في أبيدجان في ٩ حزيران/يونيه. كما أجرى محادثات هاتفية منتظمة مع رئيس السنغال ماكي سال بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتقى ممثلين عن الدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي في داكار في ٢٠ أيار/مايو.

٤٤ - وفي تلك المشاورات، دعا ممثلي الخاص إلى انخراط متواصل للمجتمع الدولي من أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للأزمة وضمان مواصلة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. ودعا أيضا مع الشركاء الإقليميين إلى تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه.

٤٥ - وفي ٤ حزيران/يونيه، سافر ممثلي الخاص إلى داكار لحضور الدورة العادية التاسعة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار وفد الأمم المتحدة بقيادة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل محمد بن شمباس. وأسهمت المساعي الحميدة التي بذلها ممثلي الخاص في غينيا - بيساو في استبقاء بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في البلد بعد انتهاء ولايتها، وفي التزامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا — بيساو بإيفاد بعثة رئاسية تشمل رؤساء غينيا - بيساو والسنغال وسيراليون.

دال - تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين قدرات أجهزة الدولة على العمل بفعالية وضمن الدستور

٤٦ - في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٤ آب/أغسطس، ساعد المكتبُ المتكامل المعهدَ الوطني للدراسات والبحوث في عقد ستة مؤتمرات لتشجيع المناقشة وتحفيز إجراء حوار مفتوح بشأن الحقائق الاجتماعية والسياسية للبلد. وشملت المواضيعُ التي جرى تناولها خلال تلك المؤتمرات إقامةَ العدل، وحقوق الإنسان والإفلات من العقاب، والإصلاحات في كل من القطاعات الأمني والاقتصادي والتعليمي والصحي. وحضر كلاً من هذه المؤتمرات نحو ٨٠ مشاركا من الخدمة المدنية، وقوات الدفاع والأمن، والأحزاب السياسية، والسلك الدبلوماسي، والأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة.

٤٧ - وفي أيار/مايو، وفي إطار مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مؤسسات الرقابة على إدارة المالية العامة، أوفدت اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الاقتصادية بعثتين إلى منطقتي غابو وكاشو. وأتاحت هاتان البعثتان للجنة المتخصصة جمعَ معلومات عن ممارسات إدارة المالية العامة، وعن مكامن القوة ومواطن الضعف في المنطقتين اللتين جرت زيارتهما.

٤٨ - ومن ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو، نظمت محكمة مراجعة الحسابات في غينيا - بيساو، بدعم تقني ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورة تدريبية بشأن ممارسات مراجعة الحسابات ومعاييرها وتقنياتها، استهدفت ٣٢ من العاملين في محكمة مراجعة الحسابات ووزارة المالية. وكان هذا التدريب جزءا من جهود الأمم المتحدة لتعزيز إدارة المالية العامة.

٤٩ - ونظَّم المكتب المتكامل من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه، حلقة عمل مع منظمات المجتمع المدني، بينها منظمات نسائية وشبابية، وقيادات نسائية، دعما لأنشطة التوعية التي تستهدف البرلمانيين والأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني للسلام والتنمية في غينيا - بيساو. وأتاحت حلقة العمل لـ ٢٠ مشاركا من منطقتي كينارا وتومبالي مناقشة المسائل التي تمسّ منطقتيهم، وتلقي التدريب في مجالات التواصل، وحشد التأييد والدعوة، وإعداد تقرير يتضمن توصيات تمهيدا لتقديمه إلى أعضاء البرلمان واللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني. وسيجرى تكرار هذه المبادرة في مناطق أخرى طوال عام ٢٠١٦.

هاء - المشورة والدعم المقدمان على المستويين الاستراتيجي والتقني من أجل إنشاء نظم فعالة ومتسمة بالكفاءة لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية والسجون

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المتكامل تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية في وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة للتصدي بفعالية للجريمة المنظمة، ولمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتعزيز القدرات الوطنية على ضبط الحدود.

٥١ - وفي الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ١٥ آذار/مارس، قدم المكتب المتكامل تدريبا شاملا على إدماج المنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية في المؤسسات الأمنية إلى ٥١ من موظفي إنفاذ القانون، بينهم ٢٠ امرأة في مناطق كاشو وبافاتا وبولاما وبيساو.

٥٢ - وفي الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل، قام المكتب المتكامل، في إطار توسيع نطاق منهجيته في مجال ممارسة العمل الشرطي الموجه نحو المجتمعات المحلية، بتوزيع كتيبات مراكز الشرطة النموذجية على هيكليات شرطة النظام العام والسلطات المحلية في كل منطقة من مناطق غينيا - بيساو. واستُهدف أثناء عملية التوزيع هذه ما مجموعه ١١٩ من كبار ضباط شرطة النظام العام، بينهم ١٢ امرأة. وفي ١٨ أيار/مايو، وافقت حكومة نيوزيلندا على تمويل مشروع لمراكز الشرطة النموذجية في منطقة كينارا. وسيركز المشروع على مقاربات العمل الشرطي في مجال نزع سلاح وعلى توسيع نطاق ممارسة العمل الشرطي الموجَّه نحو المجتمعات المحلية.

٥٣ - وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، قدم المكتب المتكامل المساعدة إلى السلطات الوطنية في وضع استراتيجية خمسية لقطاع السجون. ويُتوقع أن توفر هذه الاستراتيجية أداة من أجل الشراكة وتعبئة الموارد لصالح قطاع السجون وأن تتيح تحسين الأداء في نظام العدالة الجنائية.

٥٤ - وفي الفترة بين ١١ و ١٥ نيسان/أبريل، قدم المكتب الإقليمي التابع للمكتب المتكامل في بوبا، بمنطقة كينارا، الدعمَ في إنشاء منتدى إقليمي يُعنى بسيادة القانون وإدارة شؤون الأمن. وحضر المنتدى ٥٥ مشاركا، بينهم ٧ نساء، مثلوا السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الدفاع والأمن، وزعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين.

٥٥ - وفي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل، قدم المكتب المتكامل المساعدة إلى وزارة الإدارة الداخلية ووزير الدولة للتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في تنظيم مؤتمر عن الأمن البحري على جزيرة بوباك، في أرخبيل بيجاغوس بمنطقة بولاما. وعلى هامش هذا الحدث، افتتح ممثلي الخاص السابق رسمياً المكتبَ الإقليمي التابع للمكتب المتكامل في بوباكيه، ما سيساعد

السلطات الوطنية في التصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي تعزيز الضوابط الحدودية والبحرية.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المتكامل عمله في مجالي الجرائم البيئية وسوء استغلال الموارد الطبيعية وذلك بنشر خلاصة لسياسات ووثائق تحليلية بعنوان ''Reflections on Environmental Criminality in Guinea-Bissau'' (أفكار في الإجرام في غينيا - بيساو). ووُزعت هذه الخلاصة، التي تتناول أولويات العدالة الجنائية في مواجهة جرائم الحياة البرية والغابات، خلال أحداث رئيسية، شملت حلقة عمل بشأن جزيرة بولاما، في منطقة كينارا في أيار/مايو، حضرها ٦٠ مشاركا من المؤسسات البيئية، ونظام العدالة الجنائية والمجتمع المدني.

٥٧ - وفي ٣٠ أيار/مايو، نفّذ المكتب المتكامل أنشطة لبناء قدرات موظفي إنفاذ القوانين الوطنية على تقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وقد نُفذت هذه الأنشطة، التي استهدفت ٦٤ مشاركا، في مناطق كاشو وبافاتا وبيساو وكينارا بمشاركة المكاتب الإقليمية التابعة للمكتب المتكامل.

٥٨ - وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٦، قدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني والمالي إلى المركز الوطني للتدريب القضائي. وقدم المركز التدريبَ في مجالات قانون السجون والاتجار بالبشر والجرائم الحدودية من أجل تعزيز قدرات العاملين في الأجهزة القضائية.

٥٩ - وفي إطار جهود الأمم المتحدة للمساهمة في بناء قطاع القضاء في غينيا - بيساو خلال الفترة قيد الاستعراض، تعاونت وزارة العدل ووزارة الأشغال العامة في مدينتي مانسوا وكانشونغو في منطقتي أويو وكاشو، وذلك بمساعدة من البرنامج الإنمائي.

واو - تعزيزُ حقوق الإنسان وحمايتها ورصدُ حقوق الإنسان وأنشطةُ الإبلاغ

٦٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ورغم الجهود المكثفة للمكتب المتكامل، ظلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان غير ممتثلة لمبادئ باريس، ولا سيما لمبدأ استقلالية مؤسسات حقوق الإنسان ما أعاق الرصدَ الفعال لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وتوصيات هيئات أخرى لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، واجه المكتب المتكامل صعوبات في تقديم الدعم إلى الحكومة في المضي في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي وضعتها وذلك بسبب الأزمة السياسية المستمرة.

٦١ - وواصل المكتب المتكامل أنشطته لرصد حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أُجريت عمليات تقييم في قطاع السجون، ولا سيما في مرافق الاحتجاز

العسكرية في القاعدة الجوية في بيسالانكا في بيساو، وفي مراكز الاحتجاز التابعة لشرطة النظام العام والشرطة القضائية في بيساو ومانسوا وبافاتا في مناطق بيساو وأويو وبافاتا. وفي آذار/مارس، قدم المكتب المتكامل تقريرا مشفوعا بنتائج وتوصيات إلى الحكومة أفاد عن عدم تسجيل أي تحسن في الأوضاع المعيشية للمحتجزين وفي الإجراءات القضائية منذ عام ٢٠١٤. وحتى تاريخه، لم تجر الحكومة أي متابعة لهذه التوصيات.

٦٢ - وفي الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٧ آذار/مارس، أوفد المكتب المتكامل بعثات لرصد حقوق الإنسان إلى معظم المناطق النائية من البلد، بينها كينارا وتومبالي وبولاما - بيجاغوس. وقد حُددت القضايا الرئيسية التالية: محدودية إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم كفاية حماية الأطفال، والعنف الجنساني والعنف المترلي. ولمست البعثة أيضا أن عدم اهتمام الدولة بتلك المناطق أدى إلى تفشي الإفلات من العقاب، وإلى حد أدنى من الوصول إلى العدالة، وسوء حالة مرافق احتجاز المجرمين المدانين.

٦٣ - وواصل المكتب المتكامل أيضا التوعية بحقوق الإنسان من خلال إسداء المشورة التقنية، والدعوة، وبناء القدرات، وحملات التوعية والتدريب، وتنظيم برنامج إذاعي استهدف الجهات الفاعلة الحكومية والنساء والشباب وشبكات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والزعماء التقليديين.

٦٤ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس، نظّم المكتب المتكامل حملات للتوعية بحقوق الإنسان في منطقة بافاتا، في شراكة مع مركز الوصول إلى العدالة الذي يحظى بدعم البرنامج الإنمائي، ومع شبكات المجتمع المدني والرابطات الإقليمية لحقوق الإنسان. وجمعت الحملات نحو ٦٠٠ من العاملين في مجال حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني في مناقشات اجتماعات مائدة مستديرة حول حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما في ما يتعلق بقضايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتمييز، والعنف المترلي، واستغلال الأطفال، والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي. وكان الغرض من هذه الحملات تحسين معارف ومهارات المشاركين في مجال حقوق الإنسان تيسيرا للرصد والمساءلة في المنطقة.

٦٥ - ونظم المكتب المتكامل ونفّذ تدريبا للتوعية بحقوق الإنسان شمل طائفة من المواضيع، بينها قوانين تملُّك الأراضي؛ ومشروع قانون بشأن تحديد حصص لمشاركة المرأة في المعترك السياسي؛ وأساليب تحديد انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ٢٦ آذار/مارس، أجرى المكتب المتكامل تدريبا للقواعد الشعبية في مجال حقوق الإنسان شمل ١٠٠ من الزعماء التقليديين وممثلي المجتمع المدني، بينهم ١٠ نساء، في منطقة كاشو. وكان هدف التدريب تشجيع

الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والقوانين الوطنية التي تتيح التمكين السياسي للمرأة. وفي نيسان/أبريل، نُظمت أنشطة تدريبية في مناطق كينارا وبافاتا وكاشو استهدفت مجموعة واسعة من المسؤولين الإداريين المحليين والزعماء التقليديين وأفراد الأمن والدفاع، والصحافيين، وممثلي الشباب، بينهم ٣٤ امرأة.

٦٦ - وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، ساعدت اليونيسيف وزارةَ السياحة ومعهد المرأة والطفل في تعزيز الإطار الوطني لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، ولا سيما في قطاع السياحة. ووُضعت مدونة قواعد سلوك للعاملين في قطاع السياحة بغية المساعدة في منع وتحديد وإحالة قضايا الاستغلال الجنسي للأطفال في الفنادق وغيرها من الأماكن السياحية.

٦٧ - ونظَّم المكتب المتكامل من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، في شراكة مع المركز الوطني للتدريب القضائي، دورة تدريبية عن حقوق الإنسان وإقامة العدل شملت ٤٠ من المدعين العامين والقضاة والمحامين وضباط الأمن والقضاة العسكريين والمساعدين القانونيين في مراكز الوصول إلى العدالة، بينهم ٨ نساء، في بيساو. وركز التدريب على الاحتجاز قبل المحاكمة، والإجراءات الجنائية، والإجراءات القانونية الواجبة.

٦٨ - وفي حزيران/يونيه، عمل المكتب المتكامل، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على تيسير أول مشاركة لغينيا - بيساو في الدورة العادية لمجلس حقوق الإنسان، وفي حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي نُظمت لمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المجلس. وأتيحت الفرصة أيضا لممثل عن غينيا - بيساو لأن يكون موجودا في جنيف أثناء عرض تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين عن غينيا - بيساو في حزيران/يونيه. وأشارت المقررة الخاصة، في التقرير عن زيارتها (A/HRC/32/34/Add.1)، وهي الأولى من نوعها إلى غينيا - بيساو، إلى التحديات التي يواجهها البلد في تحقيق استقلال القضاء، وهي تشمل الفساد والإفلات من العقاب ومحدودية الوصول إلى العدالة. وقد أعربت غينيا - بيساو عن عزمها على استعراض التوصيات الواردة في التقرير.

٦٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز المكتب المتكامل وضع ثلاثة أدلة منفصلة عن حقوق الإنسان تتعلق بكلٍ من المجتمع المدني والأشخاص المحرومين من حريتهم والقوات المسلحة. وستُستخدم هذه الأدلة لتوعية وتعزيز معارف السكان المستهدفين بالآليات الدولية والإقليمية والوطنية لحماية حقوق الإنسان.

زاي - تقديم المشورة والدعم على الصعيدين الاستراتيجي والتقني إلى حكومة غينيا - بيساو في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

٧٠ - ما برحت الأزمة السياسية المستمرة تسهم في زيادة إضعاف قدرات مؤسسات الدولة على وضع وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومع ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت الشرطة القضائية من الكشف والإبلاغ عن تجار مخدرات رفيعي المستوى في البلد وعن أنشطة الاتجار بالمخدرات.

٧١ - وفي أواخر نيسان/أبريل، واستنادا إلى الأدلة المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سُجلت زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في مضبوطات المخدرات من قبل الشرطة القضائية ووحدة الجريمة عبر الوطنية في بيساو مقارنة بعام ٢٠١٥. وبحلول أيار/مايو، ونتيجة لتحقيقات استباقية أُجريت استنادا إلى معلومات استخبارية جمعتها وحدة الجريمة عبر الوطنية في شراكة مع الشرطة القضائية، جرى التحقيق في ٥٠ حالة اتجار بالمخدرات، ومقاضاة ٦٣ شخصا، وضبط ٣٦,٢٦٥ كلغ من الكوكايين و ٢١٦,٩٦ كلغ من الماريوانا. ويعزى ذلك أيضا إلى التدريب الذي قدمه خبراء دوليون بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي إلى أفراد الأمن في المطارات. وقد ساعد هذا التدريب في تحسين القدرات الوطنية على كشف التدفق غير المشروع من الأشخاص والسلع عبر مطار بيساو.

٧٢ - ومن خلال تنفيذ مشروع مموَّل من الاتحاد الأوروبي نفّذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنشئ مختبر وظيفي للمخدرات في بيساو في أيار/مايو. ويتيح هذا المختبر إجراء تحليل لجودة الكوكايين والقنب في إجراءات العدالة الجنائية. وفي ٦ حزيران/يونيه، دينَ تاجر مخدرات استنادا إلى التحليلات العلمية التي أجريت في مختبر المخدرات.

٧٣ - وتبين للمكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلال رصدهما المشترك لتقارير التحقيقات الجنائية وجلسات المحاكم، أنه رغم إجراء التحقيقات بطريقة مناسبة على ما يبدو، لا يكون في وسع موظفي إنفاذ القانون دائما متابعة نتائج التحقيقات بسبب المخاوف على سلامتهم الشخصية.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتبُ الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعما عملانيا ولوجستيا إلى وحدة الجريمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو شملَ مركبات ومعدات اتصالات ووقودا. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التدريب إلى وحدة الجريمة عبر الوطنية، في شراكة مع المكتب المتكامل. وإضافة إلى ذلك، ساهم الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، بينهم إسبانيا والبرتغال والنمسا واليابان والولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي وصندوق بناء السلام، في تسيير عمل الوحدة. ومن ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس، ساعد المكتبُ المتكامل المكتبَ المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم التدريب في مجال مكافحة الإرهاب في بيساو إلى ٢٥ من ضباط إنفاذ القانون وضباط الأمن الداخلي، بينهم ٤ نساء. وعمل المشاركون على تحليل التهديدات العالمية والإقليمية والوطنية الناشئة وناقشوا تعميم مقاربات مكافحة الإرهاب، بما فيها الإنذار المبكر والتدابير الوقائية.

٧٥ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو، ساعد المكتبُ المتكامل المكتبَ المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم التدريب إلى المدربين على التخطيط العملاني والتحقيق في الاتجار الدولي بالمخدرات. وحضر التدريب ٢٤ من موظفي إنفاذ القانون والقضاة، بينهم ٣ نساء.

٧٦ - وفي ٢٣ أيار/مايو، أنجز المكتب المتكامل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الصيغة النهائية لخطط مع الحرس الوطني لإجراء تقييم للحدود من أجل تعزيز الأمن الداخلي. وفي حزيران/يونيه، يسر المكتبان توقيع مذكرة تفاهم بين الحرس الوطني والشرطة القضائية لرسم خط عمل مشترك في منع ومكافحة الجريمة.

حاء - إدماج المنظور الجنساني في عملية بناء السلام، انسجاما مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٧٧ - نظم المكتب المتكامل حلقتي عمل حول العنف ضد المرأة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير وذلك في منطقتي بافاتا وكينارا. وحضر ٤٠ مشاركا تقريبا من كل منطقة. وكان الهدف هو التوعية بضرورة حماية المرأة من العنف وتشجيع المساواة بين الجنسين. وأتاحت حلقات العمل أيضا نشر تقرير عن المشاركة السياسية للمرأة في عمليات صنع القرار.

٧٨ - وفي ٨ آذار/مارس، وفي إطار الاحتفالات بيوم المرأة الدولي، ساعد المكتب المتكامل الحكومةَ في تنظيم حفل ترأسته وزيرة شؤون المرأة والأسرة واللحمة الاجتماعية في بيساو. وضم هذا الحدث أكثر من ١٠٠ مشارك، معظمهم من النساء، بينهم أعضاء في الحكومة وقادة من منظمات المجتمع المدني وشركاء دوليون. وأكدت الوزيرة في كلمة ألقتها أن المرأة في غينيا - بيساو لا تزال تواجه العديد من أوجه عدم المساواة الهيكلية بسبب الحواجز الثقافية والاجتماعية. وشددت على أنه ما لم يتحقق الاستقرار الدائم، لن تؤدي الجهود الحكومية الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة إلى إحراز تقدم كبير.

٧٩ - ومن ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس، عمل المكتب المتكامل، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وبدعم من الشبكة الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، على الإعداد لمؤتمر دولي بشأن العنف

الجنساني. وحضر المؤتمر نحو ١٥٠ مشاركا من جميع المناطق، بينهم ممثلون عن وزارة شؤون المرأة والأسرة واللُحمة الاجتماعية، فضلا عن أعضاء في منظمات المجتمع المدني والقيادات النسائية، من أجل التوعية بأهمية اعتماد آلياتٍ تعزز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنساني.

٨٠ - ومن ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس، قدم المكتب المتكامل الدعم التقني والمالي إلى رابطة الصحافيات في تنظيم حلقة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول المساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام، استهدفت ٣٥ من ممتهنات العمل الإعلامي. وكان أحد أهداف حلقة العمل وضع خطة اتصالات من أجل تعزيز السلام في غينيا - بيساو. وشملت التوصيات الرئيسية للمؤتمر ضرورة تعزيز قدرات الصحافيين على الإبلاغ عن انتهاكات حقوق المرأة وتسليط مزيد من الضوء على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في وسائط الإعلام المحلية والإنترنت.

٨١ - وفي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، درب المكتب ٤٠ من أعضاء رابطة الصحافيات وضباط الأمن والدفاع حول مضمون القوانين الوطنية المتعلقة بالعنف المترلي في منطقة كاشو. وأوصى المشاركون بنشر القانون في جميع المناطق، وبتعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون والقضاة، وإعداد برامج إذاعية مجتمعية، وإعادة فتح المحاكم في المناطق، وإقامة دار ضيافة لضحايا العنف المترلي.

٨٢ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، نظم المكتب المتكامل حلقات عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني النسائية والقيادات النسائية بشأن الاتصال والدعوة وحشد التأييد في مناطق بولاما وغابو وبيومبو. وكان الهدف من حلقات العمل، التي ضمت ٤٠ مشاركا في كل موقع، تعزيز قدرات المرأة على التعاطي مع مؤسسات الدولة، وتشجيع اعتماد وتنفيذ مشروع القانون المتعلق بتخصيص حصص المشاركة السياسية للمرأة.

٨٣ - وبحلول الربع الأول من عام ٢٠١٦، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تعزيز قدرات ٩٧ امرأة على تسوية النزاعات في المناطق، بالتعاون مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات المشورة التقنية والدعم المالي إلى منظمات المجتمع المدني لتحسين قدرتها على المساهمة في منع واستئصال العنف ضد المرأة والدعوة إلى الحوار الوطني واللحمة الاجتماعية.

طاء - العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو

٨٤ - في ١٢ شباط/فبراير و ١١ آذار/مارس، أقرت اللجنة التنفيذية لصندوق بناء السلام في غينيا - بيساو، التي شارك في رئاستها ممثلي الخاص السابق ووزيرُ رئاسة مجلس الوزراء للشؤون البرلمانية، سبعةَ مشاريع وضعت في إطار خطة أولويات بناء السلام للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، في شراكة مع المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري. وهي تشمل مشاريع تهدف إلى دعم الحوار السياسي والمصالحة والتصدي للانقسامات داخل الأحزاب وفي ما بينها. وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه المشاريع الثلاثة، البالغة قيمتها ٢,١ مليون دولار.

٨٥ - وفي ١٦ أيار/مايو، أصدرت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بيانا أعربت فيه عن القلق إزاء استمرار الأزمة السياسية في البلد، وسلمت بالدور الذي تقوم به قوات الدفاع والأمن في احترام سيادة القانون وفي النأي بنفسها عن المعترك السياسي وأخذت علما بـ ''الدور الفعال والوقائي والرادع'' لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. ودعت اللجنة أيضا الرئيسَ وسائر الفاعليات السياسية في غينيا - بيساو إلى التفكير في عواقب الأزمة السياسية الراهنة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وفي الفرص التي يمكن أن تضيع على غينيا - بيساو إذا لم يتم إيجاد حل سريع للخروج من المأزق الحالي.

٨٦ - وفي ٩ حزيران/يونيه، قدم ممثلي الخاص معلومات محدَّثة إلى تشكيلة غينيا - بيساو بشأن التطورات السياسية والآثار المترتبة عليها بالنسبة لأولويات بناء السلام. وفي بيان صدر في أعقاب الاجتماع، أكدت اللجنة استعدادها للعمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين والجهات الوطنية المعنية على إعادة تركيز السياسية والدعم المالي للبلد وتيسير استمرارية الدعم الدولي لأشد فئات السكان ضعفا.

رابعا - القضايا الشاملة

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٨٧ - في ٢٨ نيسان/أبريل، وقّعت الحكومة وممثلي الخاص السابق إطار الشراكة بين الأمم المتحدة وغينيا - بيساو للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، دعما لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والعملانية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ (تيرا رانكا).

٨٨ - وفي ٢ حزيران/يونيه، عقد ممثلي الخاص اجتماعا لفريق السياسات الاستراتيجية بالأمم المتحدة، ضم المكتب المتكامل ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وحلل

المشاركون واستعرضوا ما تصادفه المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من تحديات وتتيحه من فرص في توفير الخدمات الأساسية للسكان في ظل السياق السياسي الصعب.

٨٩ - إن الحالة الراهنة في غينيا - بيساو تتطلب اتباع نهجٍ مبتكرة وتعبئة الموارد والاستفادة من قدرات منظومة الأمم المتحدة. وتعمل القيادة العليا للمكتب المتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري على زيادة التآزر والتكامل في مواجهة التحديات السياسية والأمنية والإنمائية في البلد.

٩٠ - وفي إطار جهة التنسيق العالمية لشؤون سيادة القانون، يعكف المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري على وضع برنامج مشترك لدعم الإصلاحات في قطاعي العدالة والأمن، يشمل تحديثهما. ومن ٦ إلى ٢٣ شباط/فبراير، عملت بعثة من البرنامج الإنمائي باسم جهة التنسيق العالمية مع الفريق القطري على وضع مشروع رؤية استراتيجية. ونتيجة لذلك، يعكف حاليا برنامج مشترك للأمم المتحدة على وضع صيغتها النهائية تمهيدا لتطبيقها بحلول نهاية العام.

٩١ - وبغية الاستجابة بشكل أفضل للوضع الراهن، يعكف فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب المتكامل، من خلال آليات التنسيق المشتركة، على إعداد استراتيجية ذات أولوية تضمن المساهمة المستمرة لإطار الشراكة مع الأمم المتحدة في تقديم الخدمات الأساسية، وبناء القدرات على التكيف على المستوى المحلي، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

باء - الإعلام

٩٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب نشر المعلومات عن المساعي الحميدة لممثليَّ الخاصين وأنشطة الأمم المتحدة عبر قنوات مختلف بينها وسائط التواصل الاجتماعي والموقع الشبكي للبعثة. وإضافة إلى ذلك، أعد المكتب المتكامل وبثَّ ٢٠ برنامجا إذاعيا عبر الإذاعة الوطنية و ٢٧ محطة إذاعية محلية في جميع أنحاء البلد. وشملت مواضيعُ هذه البرامج الحوارَ السياسي، ومنع نشوب النزاعات والمصالحة وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية وأهداف التنمية المستدامة، وإطار الشراكة مع الأمم المتحدة، وولاية المكتب المتكامل، وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن.

٩٣ - وفي أيار/مايو، قام المكتب المتكامل بتعزيز وجوده الميداني عن طريق نشر الخبرات والمعدات الإعلامية المتخصصة في مكاتبه الإقليمية في بافاتا وبوبا وساون دومينغوس في مناطق بافاتا وكينارا وكاشو.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٩٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية العامة في غينيا - بيساو هادئة وإن بقيت متوترة من الناحية السياسية بسبب الأزمة السياسية المستمرة. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع الاتجاهات السائدة في منطقة غرب أفريقيا، زادت التهديدات الإرهابية في غينيا - بيساو.

٩٥ - وسُجل عدد قليل من الحوادث التي طالت موظفي الأمم المتحدة أو التي أُبلغَ عنها، شملت السطو على أحد المنازل، وسرقة حاسوب حجري رسمي، وحادث سير طفيف. واستجابة للتقارير المستمرة التي تفيد عن تهديدات إرهابية في المنطقة دون الإقليمية، اتُخذت تدابير وقائية في مباني الأمم المتحدة، وجرى تذكير الموظفين بضرورة التحلي باليقظة.

خامسا - الملاحظات

٩٦ - ما زلت أشعر بالقلق الشديد إزاء الأزمة السياسية التي طال أمدها في البلد، الأمر الذي يؤثر على أداء مؤسسات الدولة، وتنفيذ الإصلاحات الرئيسية الواردة في الخطة القطرية الاستراتيجية والعملانية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. إن شعب غينيا - بيساو يستحق مستقبلا أفضل من تكرار النكسات السابقة.

٩٧ - وإنني أحث بقوة جميع الفاعليات السياسية، بمن فيها الرئيس، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، والحزب الأفريقي، وحزب التجدد الاجتماعي، وغيرها من الأحزاب السياسية، على العمل بحزم لكسر الحلقة المفرغة من عدم الاستقرار والتوصل إلى حل دائم وتوافقي يكسر الجمود الحالي، عن طريق إجراء حوار جامع على نحو ينسجم مع الدستور والقوانين الوطنية. إن مواصلة احترام الامتثال للقرارات القضائية أساسي وينبغي الحفاظ على مصالح الشعب والأمة ككل وحمايتها من قبل جميع الأطراف في المنازعات القانونية.

٩٨ - وأرحب بالمناقبية المهنية للقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية في القيام بواجبها، وأحثها على مواصلة التصرف بشكل مسؤول وفي إطار القانون. كما أشجع الشركاء الدوليين على دعم الخطط الوطنية للتسريح وتجديد القوات المسلحة.

٩٩ - ويشجعني النهج المنسق والمتوائم بين الشركاء الدوليين في العمل على تحقيق الاستقرار والازدهار في غينيا - بيساو، وأدعوها إلى النظر في وضع استراتيجيات ابتكارية من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية إلى شعب غينيا - بيساو، الذي تضررت أوضاعه المعيشية كثيرا جراء المأزق السياسي.

١٠٠ - وأثني على جميع الشركاء، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والزعماء الإقليميون لمشاركتهم المستمرة في دعم البلد في مواجهة التحديات التي يفرضها بناء السلام، وأشجعهم على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في هذا الوقت الحساس بشكل خاص. وفي هذا الصدد، أرحب بالقرارات الأخيرة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتخذة في ٤ حزيران/يونيه، لا سيما فيما يتعلق بتمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو لمدة سنة واحدة والالتزام بإيفاد بعثة على المستوى الرئاسي إلى البلد. وعلى غرار ذلك، أرحب باستعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم المالي إلى عمليات بعثة الجماعة الاقتصادية.

١٠١ - ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار هشاشة القضاء في البلد، وعدم إحراز تقدم في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة سابقا أو في إنشاء آليات المساءلة ذات الصلة. وأشجع السلطات الوطنية على وضع الصيغة النهائية للمصادقة على صكوك حقوق الإنسان العالقة، وأكرر الدعوة إلى تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، بما فيها توصيات الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٥)، والملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل (٢٠١٣) وتوصيات المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان (٢٠١٥) والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (٢٠١٦).

١٠٢ - وتشهد عملية المصالحة الوطنية بعض التقدم على مستوى القواعد الشعبية في الاستجابة للنداءات المستمرة من أجل الحقيقة والعدالة. إنني أحث قادة غينيا - بيساو بقوة على توفير الدعم اللازم لتلك العملية. وأثني على أعضاء المجتمع الدولي الذين سبق لهم أن قدموا مساعداتهم وأشجع الآخرين على أن يحذوا حذوهم.

١٠٣ - إن التهديدات التي يشكلها استمرار وجود مرتكبي الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجار المخدرات والمنظمات الإرهابية في البلد هي تهديدات حقيقية تتطلب زيادة وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لمساعدة السلطات الوطنية في وضع تدابير مضادة فعالة. وينبغي لهذه الجهود أن توجه أيضا نحو التصدي للاتجار بالمخدرات كمصدر لتمويل الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية وخارجها.

١٠٤ - ختاما، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص الجديد موديبو إبراهيم توريه، وموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري تحت قيادته، لالتزامهم وعملهم الشاق. وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص السابق إلى غينيا - بيساو ميغيل تروفوادا، على قيادته وتفانيه، اللذين ساعدا في إبقاء البلد على جدول الأعمال الدولي وفي حشد

الدعم السياسي والمالي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين لما قدموه من مساهمات مستمرة في بناء السلام في غينيا - بيساو.